109 ملايين دينار تسهيلات ائتمانية في شهر.. 12,2 مليون دينار لـ «الاستهلاكية».. و96,4 مليوناً زيادة لـ «الإسكانية» في مايو ولأول مرة منذ بداية 2023

شهية المواطنين والمقيمين على الاقتراض.. ترتفع

■ 52,26 مليار دينار إجمالي القروض.. بنمو سنوي بزيادة 1,6 مليار ■ 1,39 مليار دينار قفزة بالودائع خلال عام إلى 48,39 مليار دينار بنهاية شهر مايو 2023

علي إبراهيم ـ علاء مجيد

رغم التغيرات التي شهدتها أسعار الفائدة، ارتفعت شهية المواطنين والمقيمين في الكويت على الاقتراض خلال شهر مايو الماضي، إذ بدأت سوق التسهيلات الائتمانية في الكويت تنتعش مجددا خلال شهر مايو الماضي، مدفوعة بزيادة التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية الموجهة لشراء السلع المعمرة والسيارات، بالإضافة إلى القروض السكنية التي شهدت تحركا موجبا للمرة الأولى منذ بداية 2023، وهو ما يشير بصورة غير مباشرة إلى أن السوق بدأ في امتصاص آثار ارتفاع أسعار الفائدة، إذ ارتفعت قيمة القروض الاستهلاكية والإسكانية بنحو 109 ملايين دينار في شهر واحد فقط.

وتفصيليا، أظهرت بيانات التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين وغير المقيمين، أن الائتمان شهد ارتفاعا صافيا على أساس شهري خلال مايو الماضي، بقيمة 33 مليون دينار وبنسبة 0,06٪ ليصل إلى مستوى 52,267 مليار دينار مقارنة بشهر أبريل الماضي الذي حقق فيه 52,234 مليار دينار، كما ارتفع الائتمان بشكل سنوي بنسبة 3,2٪ وبقيمة 1,622 مليار دينار مقارنة بمستوياته في مايو 2022، والذي سجل خلاله مستوى 50,645 مليار دينار.

وشهدت القروض الاستهلاكية الموجهة لشراء سلع معمرة وسيارات ارتفاعا شهريا بنهاية مايو من العام الحالي بنسبة 0,62٪ وبقيمة 12,2 مليون دينار لتصل إلى 1,949 مليار دينار مقارنة بـ 1,937 مليار دينار بنهاية أبريل الماضي، كما سجلت صعودا سنويا بلغت نسبته 4,39٪ بما قيمته نحو 82 مليون دينار مقارنة بمستويات أبريل من العام الماضي والبالغة 1,867 مليار دينار.

ولجهة القروض المقسطة والتي تمنح للكويتيين بغرض ترميم او شراء سكن خاص، فقد سجلت ارتفاعا شهريا بنهاية مايو الماضي بنسبة 0,61٪ بنحو 97 مليون دينار لتسجل مستوى 15,827 مليار دينار بالمقارنة بـ 15,73 مليار دينار في أبريل من العام الحالي، كما ارتفعت القروض المقسطة سنويا بنسبة 5,56٪ بنحو 834 مليون دينار مقارنة بمستويات مايو من العام الماضي البالغة 14,993 مليار دينار.

بينما شهدت القروض الموجهة لشراء اوراق مالية انخفاضا شهريا بنهاية مايو الماضي بنسبة 2,32٪ وبقيمة 75 مليون دينار لتسجل مستوى 3,157 مليارات دينار خلال شهر مايو الماضي مقارنة بـ 3,232 مليارات دينار بنهاية أبريل من العام الحالي، كما تراجعت القروض سنويا بنسبة 11,81٪ مقارنة بمستويات مايو من العام الماضي البالغة 3,580 مليارات دينار، في حين تراجعت قروض البنوك على أساس شهري بنهاية مايو الماضي بنسبة 5,75٪ وبقيمة 167 مليون دينار لتسجل مستوى 2,884 مليار دينار خلال مايو الماضي مقارنة بـ 3,060 مليارات دينار بنهاية أبريل من عام 2023، بينما ارتفعت سنويا بنسبة 9,16٪ مقارنة بـ 2,642 مليار دينار في مايو من العام الماضي.

وسجلت المؤسسات المالية غير البنوك ارتفاعا شهريا بنهاية مايو الماضي بنسبة 2,61٪ وبقيمة 45 مليون دينار لتسجل مستوى 1,766 مليار دينار خلال مايو الماضي مقارنة بـ 1,721 مليار دينار بنهاية أبريل الماضي، وارتفعت سنويا بنسبة 14,97٪ مقارنة بـ 1,536 مليار دينار في مايو من العام الماضي، كما ارتفع قطاع النفط والغاز أيضا على أساس شهري بنهاية مايو الماضي بنسبة 0,26٪ وبقيمة 7,7 مليون دينار لتسجل مستوى 2,621 مليار دينار خلال مايو الماضي بالمقارنة 2,614 مليار دينار في أبريل من العام الحالي، بينما تراجع القطاع على المستوى السنوي بنسبة 5,54٪ مقارنة بـ 2,775 خلال مايو من العام الماضي 2022.

ارتفاع الودائع

وارتفعت الودائع في البنوك الكويتية على أساس شهري بنسبة 0,91٪ وبقيمة 437 مليون دينار لتبلغ مستوى 48,394 مليار دينار بنهاية مايو الماضي وذلك مقارنة بمستوياتها المسجلة بنهاية أبريل من العام الحالي والبالغة 47,957 مليار دينار. كما ارتفعت بنسبة 2,95٪ سنويا بما قيمته 1,388 مليار دينار مقارنة بـ 47,006 مليار دينار خلال مايو من العام الماضي.

وجاء هذا الارتفاع مدفوعا بزيادة الودائع الحكومية التي ارتفعت خلال مايو الماضي على أساس شهري بنسبة 12,6٪ وبقيمة 453 مليون دينار ليبلغ رصيد الودائع الحكومية 4,048 مليارات دينار بنهاية مايو الماضي مقارنة برصيد بلغ 3,595 مليارات دينار بنهاية أبريل من العام الحالي. كما زادت على المستوى السنوي بنسبة 10,15٪ مقارنة بـ 3,675 مليارات دينار بنهاية مايو من العام الماضي.

وعلى صعيد ودائع القطاع الخاص بالدينار فقد ارتفعت الودائع شهريا بنسبة 0,76٪ وبقيمة 274 مليون دينار خلال مايو الماضي، ليبلغ رصيد الودائع القطاع الخاص بالدينار لدى البنوك الكويتية 36,206 مليار دينار بنهاية مايو الماضي، مقارنة برصيد بلغ 35,932 مليار دينار بنهاية أبريل الماضي، كما صعدت على اساس سنوي بنسبة 6,03٪ مقارنة بـ 34,147 مليار دينار بنهاية مايو من العام الماضي.

بينما تراجعت ودائع القطاع الخاص بالعملات الاجنبية خلال مايو على أساس شهري بنسبة 2,87٪ وبقيمة 51 مليون دينار ليصل رصيد الودائع بالعملات الاجنبية الى 1,723 مليار دينار بنهاية مايو الماضي مقارنة بـ 1,774 بنهاية أبريل من الماضي. بينما صعدت على اساس سنوي بنسبة 3,67٪ مقارنة بـ 1,662 مليار دينار بنهاية مايو من العام الماضي.

وعلى صعيد ودائع المؤسسات العامة المالية وغير المالية، فقد تراجعت خلال مايو الماضي وعلى أساس شهري بنسبة 3,62٪ وبقيمة 241 مليون دينار ليصل رصيدها الى 6,415 مليارات دينار بنهاية مايو مقارنة بـ 6,656 مليارات دينار بنهاية أبريل الماضي. كما تراجعت على المستوى الشهري بنسبة 15,14٪.

848 مليون دينار زيادة في الأصول الاحتياطية للكويت

أظهرت بيانات البنك المركزي أن الأصول الاحتياطية للكويت ارتفعت بنحو 5,7٪ بما قيمته 848 مليون دينار في 5 أشهر لتسجل نحو 15,62 مليار دينار بنهاية مايو الماضي مقارنة بـ 14,778 مليار دينار بنهاية ديسمبر الماضي، وتضمنت احتياطات البلاد نحو 13,98 مليار دينار رصيد الودائع والعملات الأجنبية في الخارج اضافة لنحو 1,32 مليار دينار حقوق السحب الخاصة بالكويت لدى صندوق النقد الدولي، ونحو 245,5 مليون دينار رصيدا لدى صندوق النقد الدولي، و47,4 مليون دينار أوراقا مالية في الخارج.

ويشمل الاحتياطي الأجنبي للكويت ذهبا (مقداره 79 طنا محسوبا بالقيمة الدفترية منذ شرائه) بنحو 31,7 مليون دينار بنهاية فبراير 2023، علما بأن الاحتياطي الأجنبي لا يشمل الأصول الخارجية لدى الهيئة العامة للاستثمار المتمثلة في الصندوق السيادي.

269 مليون دينار مكاسب السوق بالأسبوع الماضي.. بدعم استمرار الزخم الشرائي

1,5 مليار دينار مكاسب «البورصة» منذ بداية يونيو الجاري

■ 1,4٪ نمو ملكيات الأجانب في أسهم السوق الأول إلى 5,24 مليارات دينار بنهاية تعاملات الخميس

شريف حمدي

حققت القيمة السوقية لبورصة الكويت مكاسب اضافية للأسبوع الثالث على التوالي بنحو 269 مليون دينار، وبذلك ارتفعت القيمة السوقية لسوق الأسهم الكويتي إلى 41,63 مليار دينار ارتفاعا من 41,36 مليار دينار الأسبوع الماضي، لتتجاوز المكاسب خلال شهر يونيو الجاري 1,5 مليار دينار.

كما ارتفعت المؤشرات بشكل جماعي جراء استمرار الإقبال الشرائي على الأسهم القيادية وكذلك المتوسطة والصغيرة، ليصل المؤشر الأول إلى 7835 نقطة متخطيا مستوى 7800 نقطة، علما بأن المؤشر الذي يضم اكبر الشركات من حيث السيولة العالية والقيمة السوقية كان عند مستوى 7495 نقطة قبل بداية الشهر الجاري، ما يدل على ثقة المستثمرين في هذه النوعية من الأسهم.

وشهدت السيولة المتدفقة إلى السوق تراجعا لافتا خلال تعاملات الأسبوع لعدم تكرار التدفقات الاجنبية التي استقبلها سوق الأسهم الكويتي الأسبوع الماضي جراء مراجعة فوتسي، وبلغت المحصلة الأسبوعية 197 مليون دينار بمتوسط يومي 40 مليون دينار، وذلك مقارنة بـ 271 مليون دينار الأسبوع الماضي بمتوسط يومي 54 مليون دينار.

وتراجعت احجام التداول بنهاية الأسبوع بنسبة 24٪ بإجمالي اسهم متداولة 972 مليون سهم مقارنة بـ 1,277 مليار سهم الأسبوع الماضي.

ومن المنتظر ان يستمر السوق على الوتيرة الحالية من حيث معدلات السيولة او كميات الأسهم المتداولة مع اقتراب عطلة عيد الأضحى، خاصة انها عطلة طويلة وعادة ما تشهد البورصة هدوءا نسبيا وجنوحا للتسييل من خلال البيع، وأنهت البورصة التعاملات الاسبوعية على تحقيق المكاسب على مستوى كل المؤشرات، وذلك على النحو التالي:

● ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,7٪ بإضافة 57 نقطة ليصل المؤشر إلى 7835 نقطة مقارنة بـ 7778 نقطة الاسبوع الماضي.

● حقق مؤشر السوق الرئيسي ارتفاعا بنسبة 0,3٪ بمكاسب 18 نقطة ليصل المؤشر إلى 5466 نقطة مقارنة بـ 5448 نقطة الأسبوع الماضي.

● ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0,6٪ بمكاسب 46 نقطة ليصل إلى 7049 نقطة ارتفاعا من 7003 نقاط الأسبوع الماضي.

وعلى مستوى تعاملات الأجانب على أسهم السوق الأول، ارتفعت قيمة ملكياتهم 1,4٪ خلال التعاملات الأسبوعية ليصل إجمالي نسب الملكيات إلى 5,24 مليارات دينار مقارنة بـ 5,17 مليارات الأسبوع الماضي، ولوحظ ارتفاع نسب الملكيات الاجنبية في 13 سهما مقارنة بـ 5 اسهم الأسبوع الماضي، كما تم تقليص الملكيات في 7 اسهم واستقرارها في 11 سهما.

وجاء سهم المتكاملة في صدارة الأكثر ارتفاعا خلال الأسبوع بنسبة 0,55٪ ليصل إجمالي نسب التملك الى 12,59٪، وكان لافتا ارتفاع نسب الملكيات الاجنبية في اسهم 5 بنوك بنهاية التعاملات الأسبوعية ليصل اجمالي قيمة تملك الأجانب في البنوك المحلية 3,8 مليارات دينار ارتفاعا من 3,75 مليارات الأسبوع الماضي.

أكدت ضرورة التزام المؤسسات المالية المسجلة في «IRS»

«وحدة التأمين»: تقديم تقارير «فاتكا» سنوياً.. حتى دون حساب أميركي

علي إبراهيم

دعت وحدة تنظيم التأمين الشركات الخاضعة لرقابتها إلى الالتزام بمتطلبات التقرير والإبلاغ وفقا لاتفاقيتي «فاتكا» ومعيار الإبلاغ المشترك. ووفقا للتعميم رقم 2023/5 الصادر عن رئيس وحدة تنظيم التأمين محمد سليمان العتيبي وحصلت «الأنباء» على نسخة منه، فقد أكد على ضرورة التزام المؤسسات المالية المسجلة في موقع IRS بتقديم تقارير الفاتكا سنويا حتى وإن لم تكن لديها حسابات أميركية. جاء ذلك في ضوء تطبيق اتفاقية FATCA واتفاقية CRS المبرمة بين وزارة المالية ومصلحة ضرائب الدخل الأميركية (IRS) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وبموجب أحكام القانون رقم (125) لسنة 2019 بشأن تنظيم التأمين واللائحة التنفيذية وتعديلاتها، وإلحاقا بالتعميم رقم (1) لسنة 2020، والتعميم رقم (4) لسنة 2021، بشأن الالتزام بمتطلبات التقرير والإبلاغ وفقا لاتفاقية FATCA واتفاقية CRS والتعميم رقم (11) لسنة 2022 بشأن تحديث قائمة شركات التأمين المرخص لها لأغراض تطبيق اتفاقية الفاتكا واتفاقية معايير الابلاغ المشترك CRS ويتعين على الشركات المرخص لها اتباع التعليمات التالية: أولا: تستقبل وزارة المالية تقارير معيار الإبلاغ المشترك عن سنة 2022 حتى تاريخ 2023/6/25 من خلال البوابة الإلكترونية لوزارة المالية، كما يتعين اتباع التحديثات على قائمة الدول المشاركة من خلال موقع وزارة المالية.

ثانيا: تستقبل وزارة المالية تقارير الفاتكا عن سنة 2022 حتى تاريخ 2023/8/31 من خلال موقع وزارة المالية، وذلك بحسب الإشعار الصادر عن ادارة خدمات الإيرادات الداخلية الاميركية (IRS) بخصوص النسخة رقم 2,0 الخاصة بمتطلبات نموذج تقرير الفاتكا.

ثالثا: ضرورة الالتزام بالتعليمات المتعلقة بالرقم الضريبي للمؤسسات المالية TIN فيما يخص رفع تقاير FATCA وCRS على البوابة الإلكترونية لوزارة المالية بالإضافة الى تعبئة تاريخ الميلاد وSummary file. رابعا: ضرورة التزام المؤسسات المالية المسجلة في موقع (IRS) بتقديم تقارير الفاتكا سنويا حتى وان لم يكن لدها حسابات أميركية (null report).

خامسا: يجب على المؤسسات المالية تقديم التقارير بشكل منفصل لكل سنة على حدة والتي لديها تقارير متأخرة عن سنوات سابقة.

سادسا: المؤسسات المالية التي ترغب في إلغاء تقارير سبق ارسالها بالسنوات السابقة لوجود بعض الأخطاء فيها، يكون ذلك بالتواصل مباشرة مع إدارة خدمات الإيرادات الداخلية الأميركية عن طريق الموقع الإلكتروني الخاص بـ (IRS).

خلال مايو الماضي.. مقارنة بترسيات بلغت 51 مليون دولار فقط في أبريل

475٪ قفزة بترسيات المشاريع الكويتية إلى 293 مليون دولار

محمود عيسى

بعد ان سجلت قيمة العقود التي أرستها الكويت في شهر ابريل الماضي هبوطا حادا بنسبة بلغت 93,4٪ على قائمة مجلة ميد لترسيات العقود في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ـ مينا ـ لتصل الى 51 مليون دولار فقط، عادت الكويت لمضمار ترسيات العقود في مايو، حيث تم توقيع صفقات بقيمة 293 مليون دولار، مسجلة ارتفاعا كبيرا جدا بلغت نسبته 475٪.

ورغم ذلك فقد حلت بالمركز الخامس وقبل الاخير خليجيا وقبل الأخير إقليميا بعد قطر والسعودية في المركزين الاول والثاني بواقع 10 مليارات دولار و9,403 مليارات دولار على التوالي، ثم الامارات وعمان في المركزين الثالث والرابع بواقع 4,836 مليارات دولار و440 مليون دولار على التوالي بينما غابت البحرين عن القائمة.

وأضافت مجلة ميد انه يبدو أن الكويت ماضية في طريقها لتسجيل عام وافر من ترسيات العقود، حيث بلغ إجمالي الصفقات الموقعة في الربع الأول من عام 2023 بالفعل 1,8 مليار دولار، مقارنة بـ 2,4 مليار دولار لعام 2022 بأكمله.

وقد انصبت العقود التي تمت ترسيتها في مايو الماضي على 5 مشروعات موزعة على عدة قطاعات على النحو التالي:

1 ـ مشروع وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة لبناء محطة كهرباء فرعية تربط بين النويصب والمطلاع بطاقة 400 كيلوفولت وتبلغ قيمة العقد 138 مليون دولار.

2 ـ مشروع شركة نفط الكويت لتغيير مداخن ومحارق للغاز في مرافقها بكلفة 80 مليون دولار.

3 ـ مشروع شركة المشروعات السياحية لتطوير واجهة بحرية بعقد قيمته 45 مليون دولار.